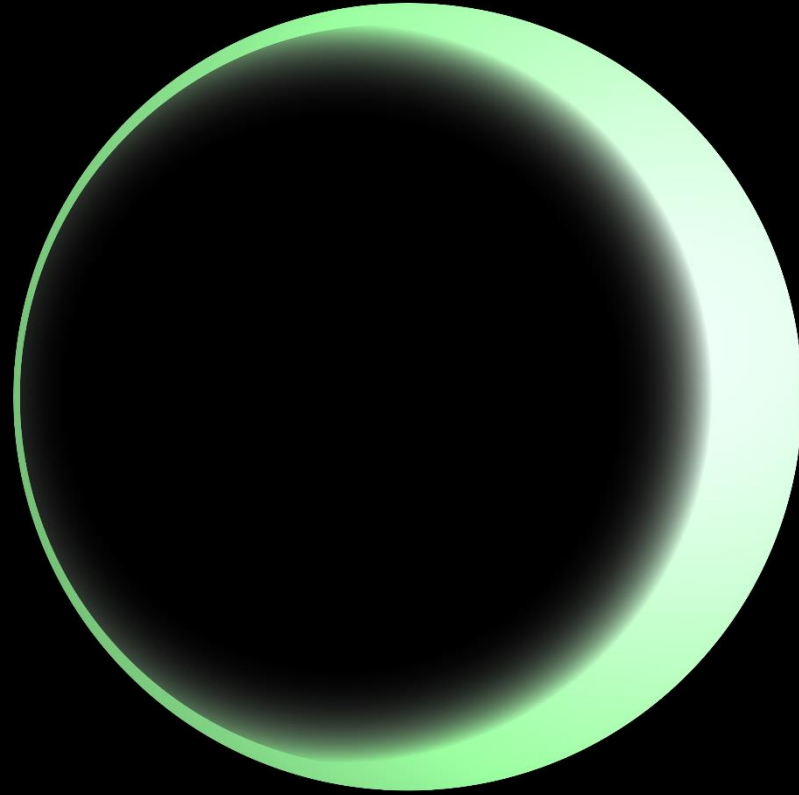


Deloitte.



المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"

In the Middle East
since 1926

نوفمبر 2018

المحاور الرئيسية

3

نبذة عامة

7

النطاق وأهم التعديلات

11

الإثبات وإلغاء الإثبات

15

التصنيف والقياس

25

نموذج الهبوط

43

متطلبات التحول والتطبيق المبدئي

47

متطلبات الإفصاح

54

التحديات للمنشآت والمحاسب القانوني



نبذة عامة

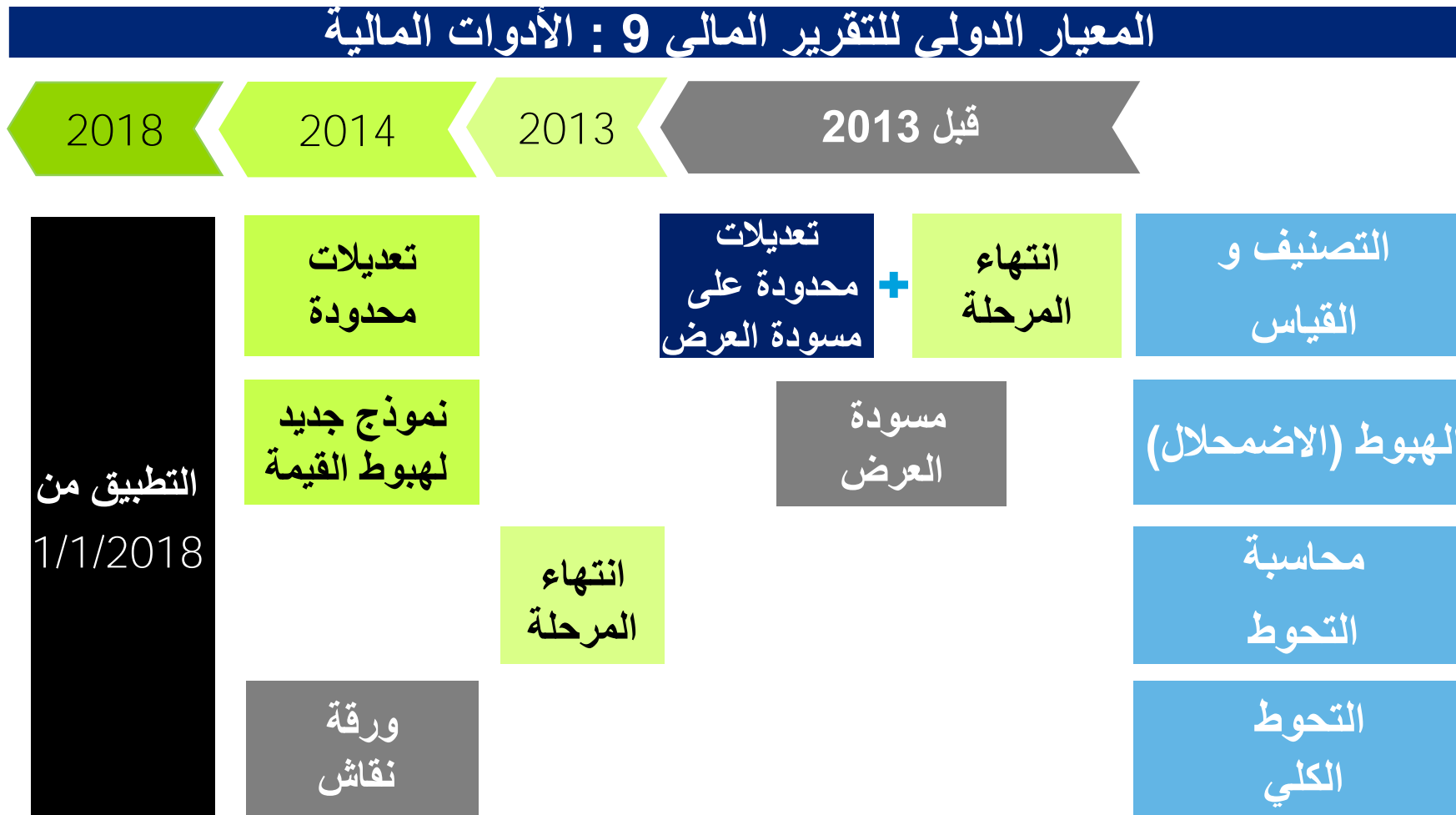
- الأزمة المالية العالمية وتأخر الاعتراف بخسائر الإئتمان
- انتقادات المعيار رقم 39

المعيار الدولي للتقرير المالي 9

- يقلل من تعقيد فئات التصنيف ومتطلبات القياس
- يجعل نموذج التصنيف والقياس متوافقاً مع نموذج واحد للهبوط او الانخفاض
- يحسن قابلية المقارنة ويسهل الفهم لقراء التقارير

معيار المحاسبة الدولي 39

- يحتوي على العديد من فئات التصنيف المختلفة ومتطلبات القياس والهبوط ، مما يقلل من قابلية المقارنة
- انتقادات التطبيق التي أثرت بشأن تصنيف وقياس الأصول المالية
- صعوبة فهمه وتطبيقه عملياً



نبذة عامة (تابع) تاريخ السريان

• يطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 للفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2018 (يسمح التطبيق المبكر للمعيار)

أين نحن الآن ؟

31 ديسمبر 2018

1 يناير 2018

1 يناير 2017

اول قوائم مالية سنوية
متضمنة متطلبات المعيار
الدولي للتقرير المالي 9

تطبيق مبدئي للمعيار
الدولي للتقرير المالي 9

بداية فترة المقارنة

التطبيق وبصوره عامه "باثر رجعي" ، هناك استثناءات وإعفاءات، يتطلب بعضها الاختيار المسبق قبل التبني



النطاق وأهم التعديلات

جميع الأدوات المالية ماعدًا:

- الحصة في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة (IAS 28 ، IAS 27 ، IFRS 10)
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار"
- حقوق التزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف المعيار رقم 19
- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن المعيار ١٥ الإيراد من العقود مع العملاء والتي تعد أدوات مالية، إلا إذا حدد المعيار ١٥ المحاسبة عنها وفق المعيار ٩ ، ولكن يطبق هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط

يطبق المعيار على ارتباطات القروض التالية:

- ✓ التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- ✓ التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى، تُعد ارتباطات القروض هذه مشتقات
- ✓ الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق

يطبق المعيار ٩ على العقود لشراء أو بيع أصل غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى كما لو كانت العقود أدوات مالية حتى إذا كان الهدف من الدخول في العقد استلام أصل أو بند غير مالي شريطة قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (اختيار ذلك وبشكل لا رجعة فيه)

يكون هذا الاختيار متاحاً فقط عند بداية العقد وفي حالة إزالة أو تقليص -بشكل جوهري- عدم الاتساق (عدم تماثل محاسبي)

تقع ضمن المعيار الخيارات لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلتها بأدوات مالية عندما تسمح شروط التعاقد بذلك ويكون البند غير المالي قابل للتحويل بسهولة إلى نقد

لا يطبق المعيار على الأدوات المالية التي تم الغاء اثباتها قبل تاريخ التطبيق المبدئي -بداية الفترة- (ارقام المقارنة)

النطاق وأهم التعديلات (تابع) أهم التعديلات الناتجة عن المعيار رقم (9)

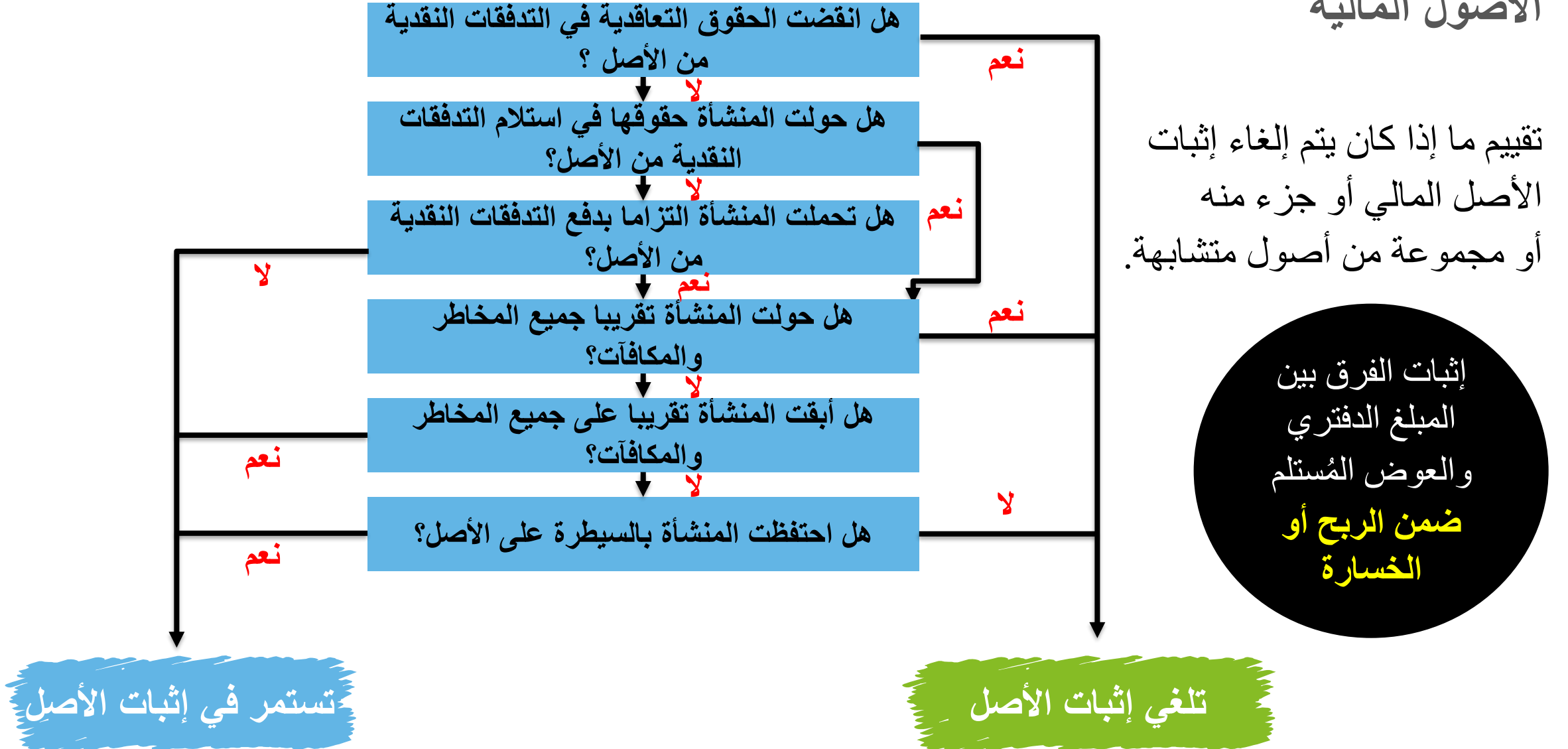
مقدار التغيير	أهم التعديلات الناتجة عن المعيار رقم (9)	
		النطاق
		لا يوجد
		لا يوجد
متوسط	<ul style="list-style-type: none"> نموذج جديد للتصنيف والقياس استنادا إلى: - نموذج الاعمال للاداء المالية، و - خصائص التدفقات النقدية التعاقدية 	تصنيف وقياس الأصول المالية
بسيط	<ul style="list-style-type: none"> - عرض جديد للإيرادات الشاملة الأخرى لدين المنشأة عند تطبيق خيار القيمة العادلة - المسائل المحتملة مع التعديل السابق لترتيبات الديون 	تصنيف وقياس الإلتزامات المالية
كبير / جذري	<ul style="list-style-type: none"> - لم يعد هناك وجود لنموذج الخسائر المتكبدة. نموذج جديد مستند على الخسائر الإئتمانية المتوقعة 	الهبوط أو الاضمحلال
متوسط	<ul style="list-style-type: none"> - نموذج جديد يوائم بين المحاسبة التحوطية وأنشطة إدارة المخاطر - اختيار السياسة المحاسبية للتطبيق اما بموجب نموذج محاسبة التحوط كما في معيار المحاسبة الدولي 39 في مجمله أو فقط المحاسبة لتحوطات القيمة العادلة للمحفظة ككل بموجب المعيار 39 عند تطبيق محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - مشروع منفصل للمحاسبة عن أنشطة التحوط الكلي (لا يعتبر جزء من المعيار حتى الآن) 	محاسبة التحوط



الإثبات وإلغاء الإثبات

متطلبات الإثبات لم تتغير عن تلك في معيار المحاسبة الدولي رقم 39

- يتم إثبات المبالغ المستحقة التحصيل والمبالغ واجبة السداد على أنها أصول والتزامات عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد ونتيجة لذلك يكون لها حق نظامي في استلام نقد أو عليها التزام نظامي بدفع نقد
- يتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر ويجب على المنشأة تطبيق الطريقة نفسها - بشكل ثابت على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالطريقة نفسها وفقاً لهذا المعيار
- الارتباطات الملزمة بشراء أو بيع لا يتم اثباتها حتى يقوم احد اطراف العقد (على الأقل) بالتنفيذ بموجب الاتفاقية
- بالنسبة للعقود الآجلة في نطاق هذا المعيار يتم الاثبات في تاريخ المعاملة
- المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن مدى احتمال حدوثها، لا تعد أصولاً والتزامات نظراً لأن المنشأة لم تصبح طرفاً في عقد.



يتم إلغاء إثبات إلتزام مالي أو جزء من الإلتزام المالي من قائمة المركز المالي للمنشأة فقط عند إطفائه ، عن طريق :

- سداد الإلتزام؛ أو

- إلغاؤه ؛ أو

- عند انقضائه

عند المبادلة بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها إلى (حد كبير) أو عند التعديل الجوهرى في شروط الإلتزام مالي قائم أو جزء منه (لصعوبة مالية للمدين أم لا) تعتبر اطفاء للإلتزام المالي الأصلي وإثبات للإلتزام مالي جديد

■ إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة تختلف بمقدار 10% على الأقل عن

القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للإلتزام المالي الأصلي

يجب إثبات الفرق بين المبلغ الدفترى للإلتزام المالي (أو جزء منه) الذي تم إطفائه أو تحويله إلى طرف آخر مع العوض المدفوع ، بما في ذلك أي الإلتزامات يتم تحملها، ضمن الربح أو الخسارة



التصنيف والقياس

تصنيف الأصول المالية استناداً الى : (1) نموذج الأعمال للأداة المالية و (2) التدفقات النقدية الناشئة عن العقد

تصنف الأصول المالية إلى:

- الأصول المقيمة بالتكلفة المستنفذة
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تشمل المشتقات)

تصنف الالتزامات المالية إلى:

- التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تشمل الالتزامات لأغراض تجارية أو التي اختارتها المنشأة ضمن هذا التصنيف لتقليص فرص عدم الاتساق
- التزامات مالية بالتكلفة المستنفذة، لجميع الالتزامات الأخرى

الأصول المالية :

كافة الاصول المالية عند الاقتناء الاولي بالقيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة التكلفة بتاريخ الشراء مضافا اليها تكاليف المعاملة (عمولات ومصاريف شراء)،

باستثناء مصاريف وعمولات الاصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تعالج مصروف الشراء كمصاريف في قائمة الربح أو الخسارة

الإلتزامات المالية :

القياس المبدئي للإلتزامات المالية المصنفة ضمن الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة،

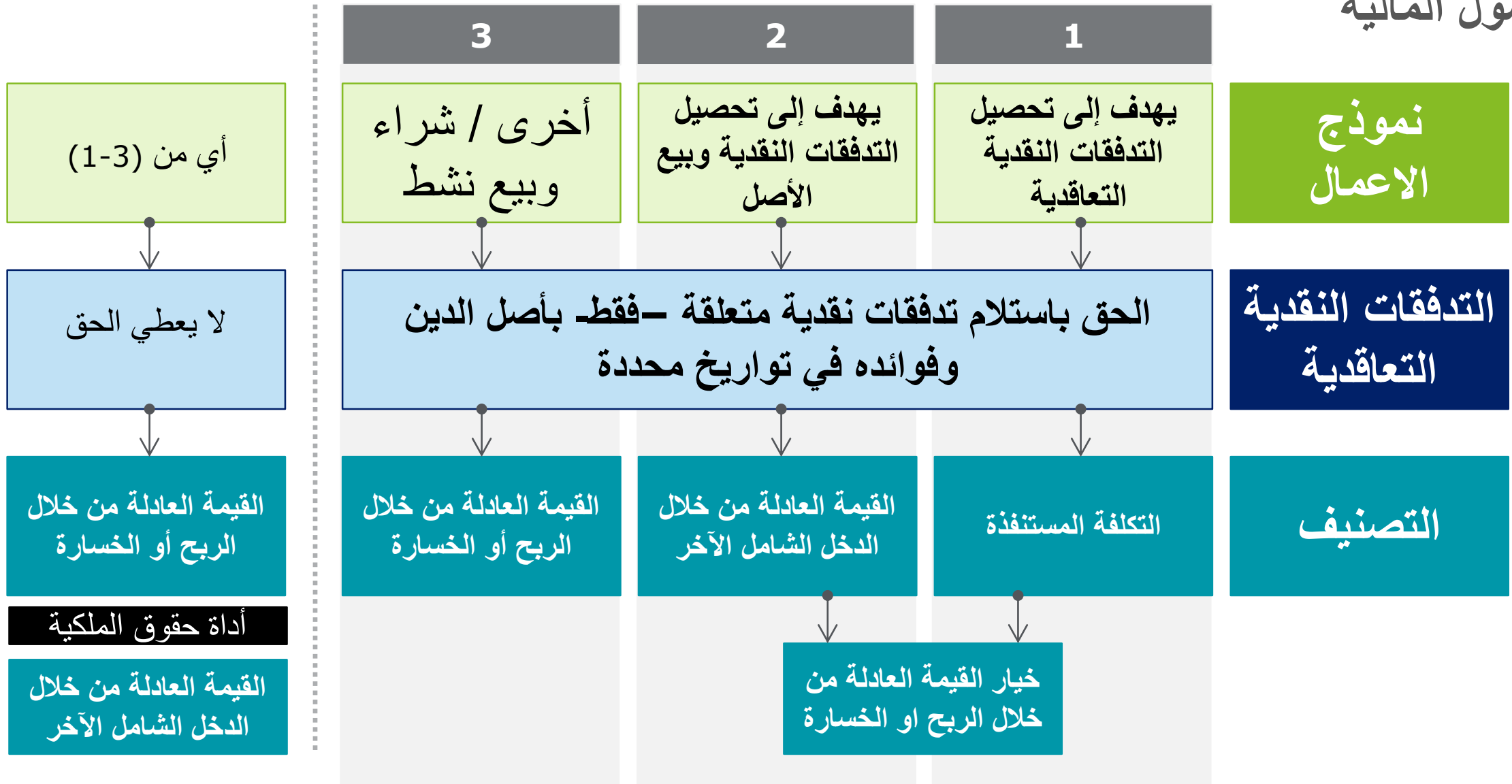
الإلتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة

الأصول المالية:

- للأصول بالتكلفة المستنفذة (المطفأة) يتم استنفاد علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية
- للأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر كبند مستقل
- للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققة

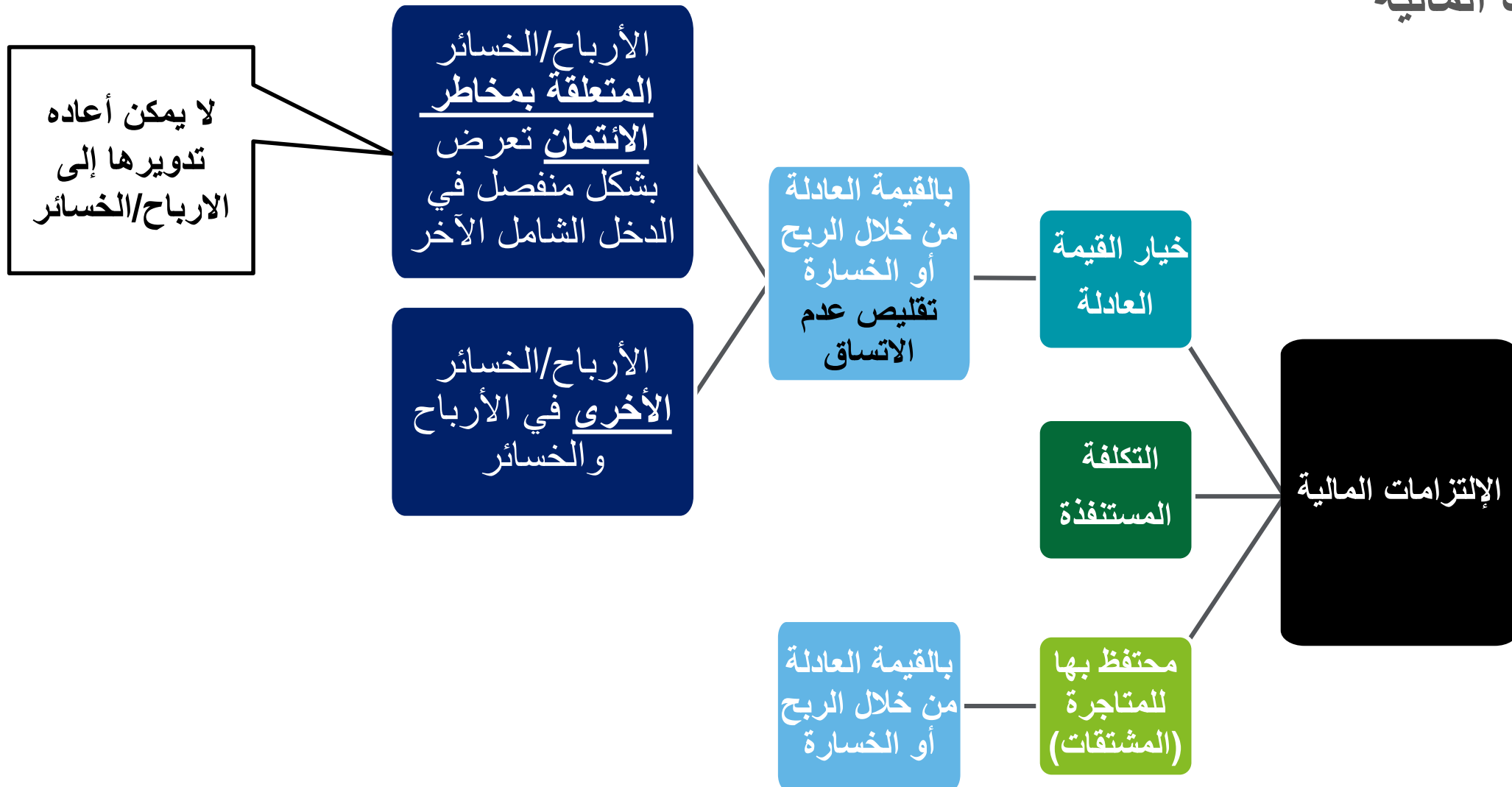
الإلتزامات المالية:

- للإلتزامات بالقيمة العادلة، يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للإلتزام المالي المنسوب الى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة



أكمل الجمل التالية :

- يتم تحديد التصنيف لمحفظة أدوات الدين المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، والتي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالتكلفة المستنفذة
- تنطبق فئة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على محفظة أصول مالية ضمن نموذج أعمال يهدف الى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع تلك الاصول
- اذا كان الهدف من نموذج الاعمال البيع والشراء النشط و لا يعطي الحق باستلام تدفقات نقدية متعلقة فقط- بأصل الدين وفوائده ، يتم تحديد التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة





لا يعد مايلي تغييرات في نموذج الأعمال

- الاختفاء المؤقت لسوق معينه للأصول المالية
- تحويل أصول مالية بين أجزاء من المنشأة لها نماذج أعمال مختلفة

عند قيام المنشأة بتغيير نموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية فيجب إعادة تصنيف الأصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:

- تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف
 - عدم تعديل أي مكاسب أو خسائر بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط أو الفوائد المثبتة سابقاً
- من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة الى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:**
- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف
 - الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة في الربح أو الخسارة
- من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة الى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:**
- قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف
 - الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الى التكلفة المستنفذة:

- إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس

- إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة بها في تاريخ إعادة التصنيف

من فئة القياس بالقيمة العادلة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الى التكلفة المستنفذة:

- القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هي إجمالي المبلغ الدفترى للأصل المالي

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي

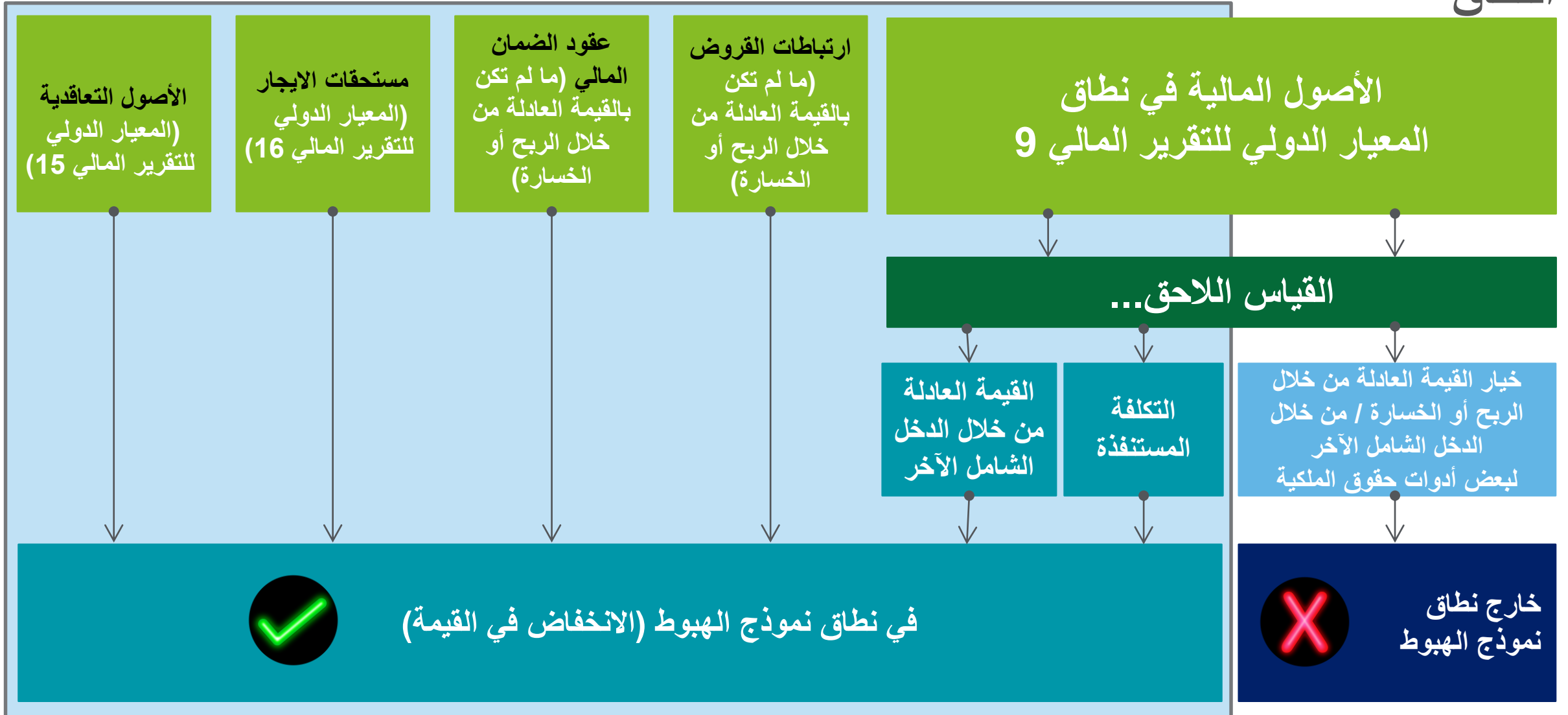
- إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح

والخسارة في تاريخ إعادة التصنيف

من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي

نموذج الهبوط



في نطاق نموذج الهبوط (الانخفاض في القيمة)



خارج نطاق
نموذج الهبوط

المعيار الدولي للتقرير المالي 9	معيار المحاسبة الدولي 39
<p>المرحلة الاولى 1</p> <p>خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا</p>	<p>X</p> <p>عند الاعتراف الأولي...</p>
<p>المرحلة الثانية 2</p> <p>خسائر إئتمانية متوقعة على مدى العمر</p>	<p>X</p> <p>زيادة كبيرة/جوهريّة في مخاطر الائتمان...</p>
<p>المرحلة الثالثة 3</p> <p>خسائر إئتمانية متوقعة على مدى العمر</p>	<p>خسائر إئتمانية متوقعة على مدى العمر</p> <p>أصل مالي ذو مستوى ائتماني هابط...</p>

يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس عند تكبدها

الخسائر الائتمانية

الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها (أي كل العجز النقدي)

- ✓ يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط
- يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الهبوط للأصول بالتكلفة المستنفذة وتحميل قائمة الدخل بخسائر الهبوط
- يتم إثبات مخصص خسارة للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يجوز أن يقلص من المبلغ الدفترى للأصل المالي في قائمة المركز المالي
- إذا حدث بعد ذلك تناقص في خسائر الهبوط يجب إلغاء خسائر الهبوط المثبتة سابقاً (عكس المخصص)
- ✓ يجب على المنشأة أن تقوم بتقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت "بشكل جوهري" منذ الإثبات الأولي سواءً على أساس فردى أو جماعى

نموذج الهبوط (تابع) خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة

في بعض الحالات، لا يكون لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أساس كل أداة بعينها

تقوم المنشأة بتحديد الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية وإثبات مخصص خسارة على أساس جماعي، بتجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة " بهدف تسهيل إجراء تحليل "

أمثلة خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة:

- نوع الأداة؛
- تصنيفات المخاطر الائتمانية؛
- نوع الضمان الرهني؛
- تاريخ الإثبات الأولي؛
- الأجل المتبقي حتى الاستحقاق؛
- الصناعة؛
- الموقع الجغرافي للمقرض؛
- قيمة الضمان الرهني بالنسبة إلى الأصل المالي إذا كان له أثر على احتمال حدوث تعثر في السداد

- ✓ الأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية
- يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى:
- ✓ 12 شهر إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير على أداة مالية قد زادت "بشكل جوهري" منذ الإثبات الأولي
- ✓ العمر إذا زادت المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير على أداة مالية "بشكل جوهري" منذ الإثبات الأولي

الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير

الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى 12 شهراً

هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات التعثر في السداد على مدار العمر المتوقع للأداة المالية

الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى العمر

أكمل الجمل التالية :

- يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس عند تكبدها
- يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط.
- يجب على المنشأة أن تقوم بتقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت بشكل "جوهري" منذ الإثبات الأولى سواءً على أساس فردى أو جماعى

نموذج الهبوط (تابع) النموذج العام

التغير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي

دليل
موضوعي
للهبوط؟

زيادة جوهرية
في مخاطر
الائتمان؟

المرحلة الثالثة

المرحلة الثانية

المرحلة الأولى

خسائر الائتمان
المتوقعة على مدى العمر

صافي القيمة

خسائر الائتمان
المتوقعة على مدى العمر

اجمالي القيمة

خسائر الائتمان
المتوقعة على مدى 12 شهر

اجمالي القيمة

مخصص الخسارة

تطبق معدل الفائدة
الفعلي على...

- ✓ لا يُعرف المعيار "التعثر في السداد" بنص صريح، تحدد المنشأة التعريف المستخدم لأغراض الإدارة الداخلية للمخاطر الائتمانية وبصورة ثابتة
- ✓ لتحديد ما إذا كانت للأداة المالية مخاطر ائتمانية منخفضة ، يمكن للمنشأة استخدام تصنيفاتها الائتمانية الداخلية أو منهجياتها الأخرى التي تتفق مع تعريف عالمي متفق عليه للمخاطر الائتمانية المنخفضة أو التصنيف الخارجي على سبيل المثال "رتبة الاستثمار"
- ✓ لا تعد الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة فقط لأن لها مخاطر خسارة منخفضة "الضمان الرهني"
- ✓ كلما طال العمر المتوقع للأداة، كلما زادت مخاطر حدوث تعثر في سداد الأدوات المالية التي لديها مخاطر ائتمانية مماثلة؛ على سبيل المثال، فإن مخاطر حدوث تعثر في سداد سند تصنيفه أأ و عمره المتوقع 10 سنوات تكون أعلى من مخاطر سند تصنيفه أأ و عمره المتوقع خمس سنوات
- ✓ المقارنة للزيادة تكون بين المخاطر في تاريخ التقرير وعند الاعتراف/الاثبات الأولي
- ✓ تستخدم الإدارة افتراضات وتقديرات لتحديد المخاطر الائتمانية ومخصص الخسائر المتوقعة

✓ في حال عدم تمكن المنشأة من الحصول على المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، يمكن استخدام معلومات متعلقة بتجاوز الاستحقاق لتحديد ما اذا كان هناك زيادة كبيرة/جوهرية في مخاطر الائتمان

الأفتراضات القابلة للدحض / النقض:

➤ تجاوز موعد الاستحقاق بمدة 30 يوم (زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان!)

➤ تجاوز موعد الاستحقاق بمدة 90 يوم (التعثر في السداد!)

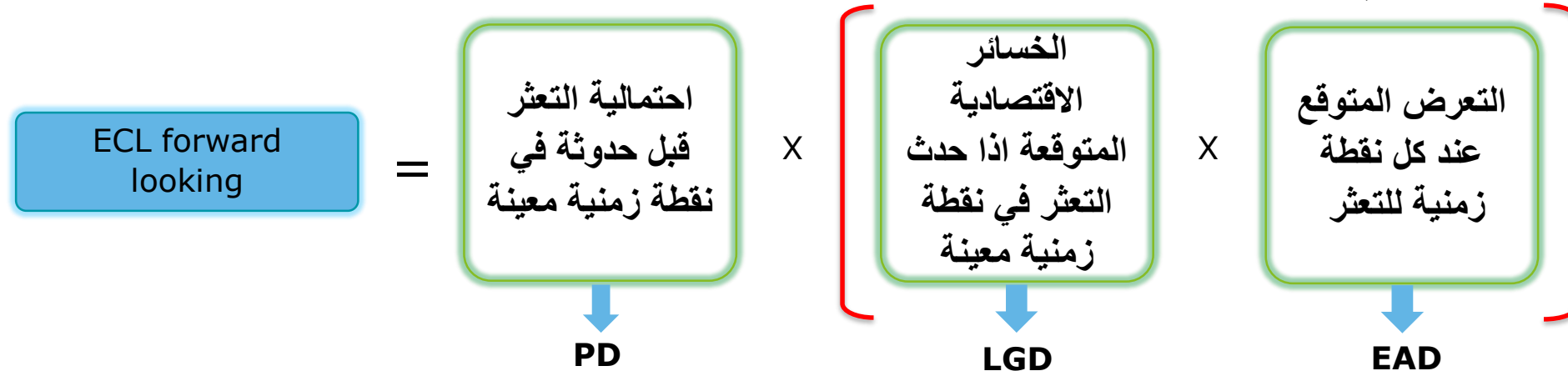
✓ لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب ان تعكس:

■ القيمة الزمنية للنقود ؛

■ مبلغ غير متحيز واحتماله مرجح يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج الممكنة ؛

■ المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

✓ طريقة الاحتمال للخسائر الائتمانية المتوقعة يمكن تطبيقها من خلال المعادلة التالية:



✓ على مدى 12 شهر أو عند حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على مدى العمر

✓ **LGD & EAD** يساوي معدل الخسارة المتوقعة وتظهر كنسبة مئوية

✓ منح بنك (س) قرض بمبلغ 10 مليون ريال للمقترض (ص) في 1 أغسطس 2018 لمدة 18 شهر، وعند تاريخ التقرير 31 ديسمبر 2018 قرر البنك مايلي:

في حال وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

- احتمال التخلف عن السداد المتوقع = 12%
- الخسارة المتوقعة = 10%

في حال عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

- احتمال التخلف عن السداد المتوقع = 2%
- الخسارة المتوقعة = 10%

✓ في أي مرحلة يكون القرض وما هو المدى لاحتساب مخصص الخسارة وكم مبلغ الخسارة المتوقعة؟

المرحلة الثانية ، على مدى العمر

يسجل البنك مخصص خسارة يساوي خسائر الائتمان المتوقع على مدى العمر بمقدار (12% × 10% × 10 مليون) **120,000 ريال**

المرحلة الأولى ، وعلى مدى 12 شهر بعد تاريخ التقرير

يسجل البنك مخصص خسائر متوقع على مدى 12 شهر يساوي (2% × 10% × 10 مليون) **20,000 ريال**

✓ زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري / كبير ، من المؤشرات أو الأمثلة ما يلي:

التغيرات في نتائج الاعمال
(الإيرادات ، راس المال العامل ،
السيولة)

التغيرات في قيمة/نوعية الضمانات
الرهنية

التغيرات في أداء المقترضين
وسلوكلهم
(دفعات متاخره ، تجاوز السقوف)

تخفيض التصنيف الخارجي أو
الداخلي

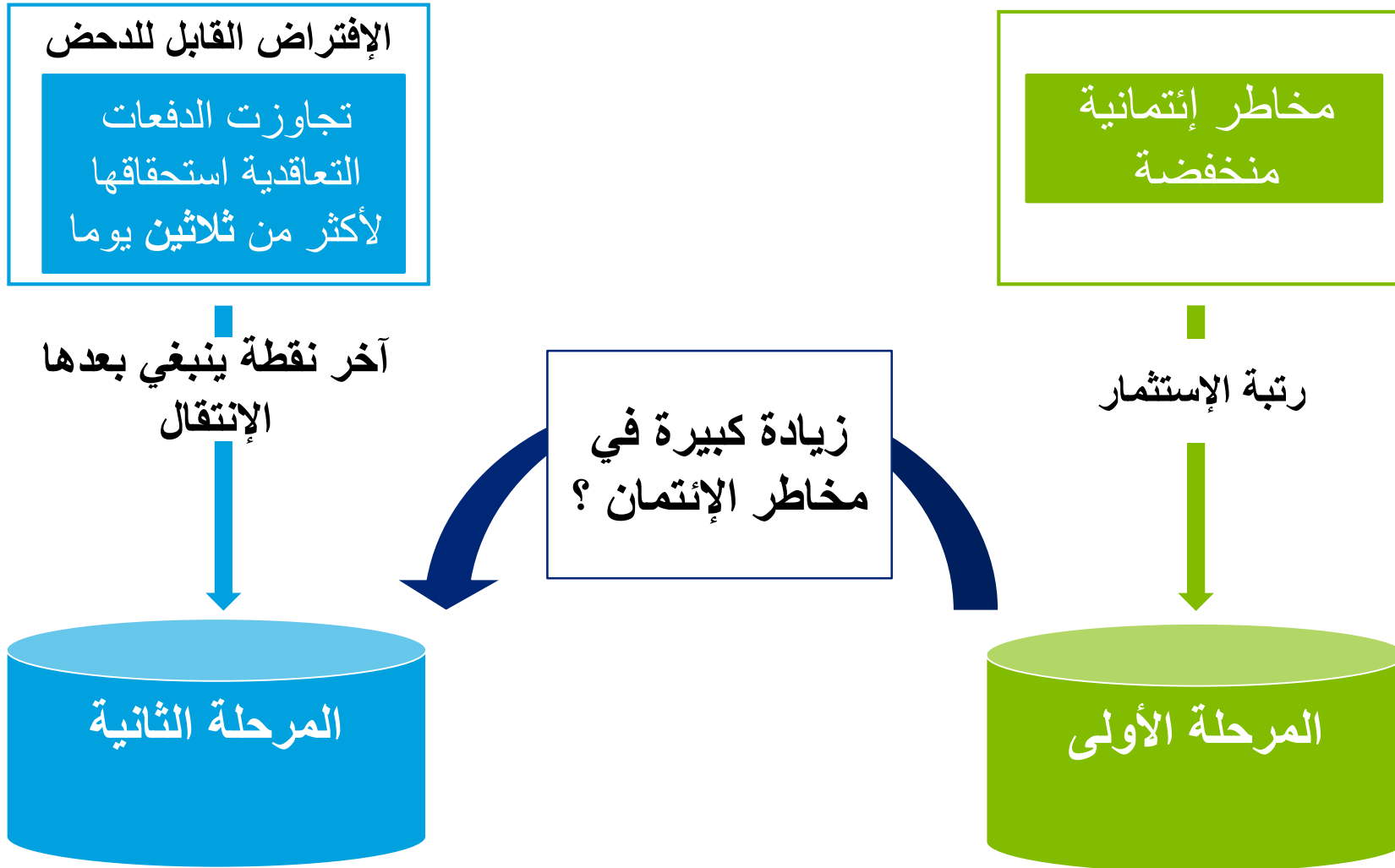
التغيرات السلبية في قطاع
الاعمال أو الظروف المالية أو
الاقتصادية والتي تؤثر على
التدفقات النقدية المستقبلية
للمقترض

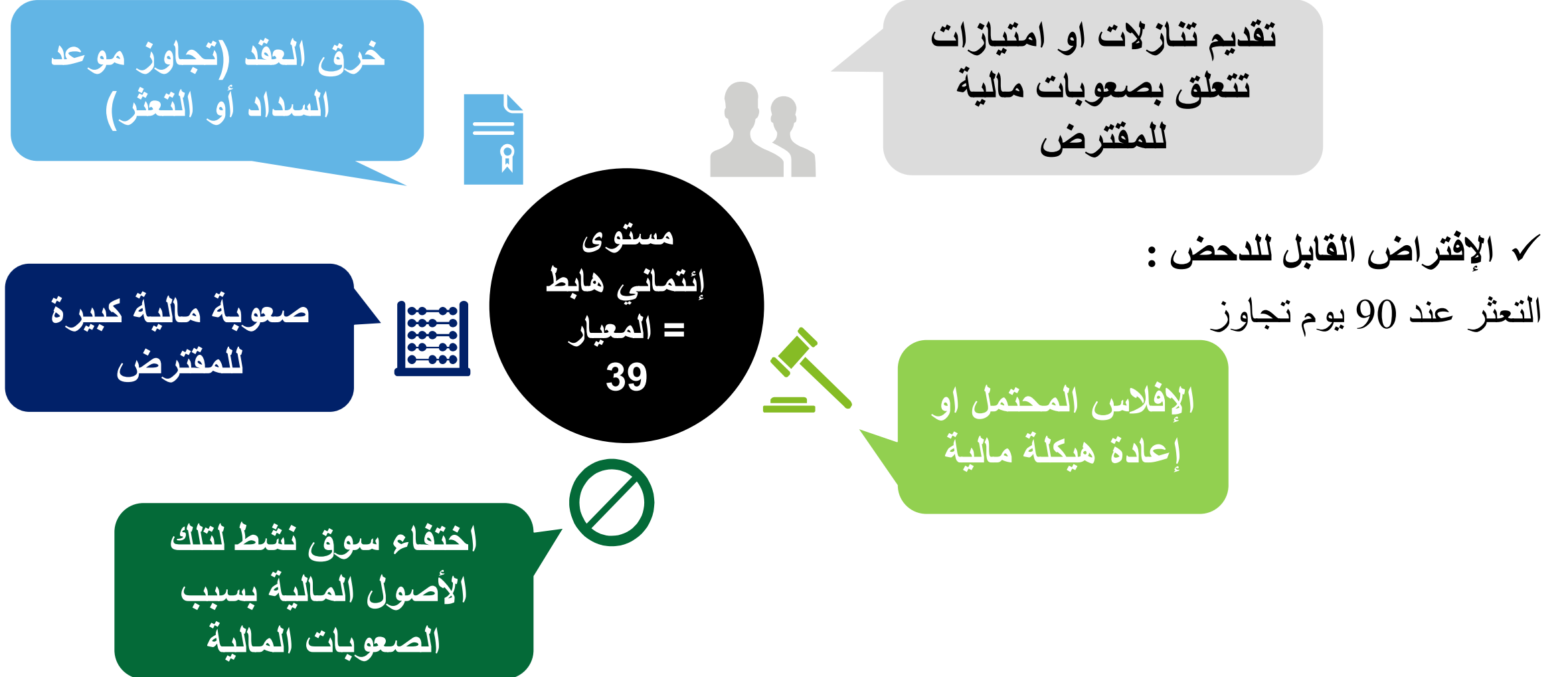
طلب تمديد المهلة الممنوحة للسداد
من المقترض

زيادة في مخاطر الائتمان علي
ادوات مالية أخرى لنفس المقترض

التغييرات في طريقة ادارة الائتمان
(تحت المراقبة)

✓ ليس مؤشراً مطلقاً





- ✓ في تاريخ 30 يونيو 2018، قامت المنشأة (أ) بإصدار ضمانات قرض لأحد المقترضين لقرض أصدر من قبل منشأة شقيقة (د)، وبقيمة مليون ريال
- ✓ في تاريخ التقرير، اعتبرت المنشأة (أ) أنه يوجد زيادة كبيرة لمخاطر عدم القدرة على السداد للقرض المتعلق بالمنشأة (د) منذ الاعتراف الأولي، بموجب التقديرات التالية:

- (1) احتمال التخلف عن السداد المتوقع في الـ 12 الأشهر المقبلة بلغ 3%، حيث ستكون الخسارة المتوقعة للتخلف في هذه الحالة 50%.
- (2) احتمال التخلف عن السداد المتوقع على مدى عمر القرض بلغ 10%، حيث ستكون الخسارة المتوقعة للتخلف في هذه الحالة 70%.

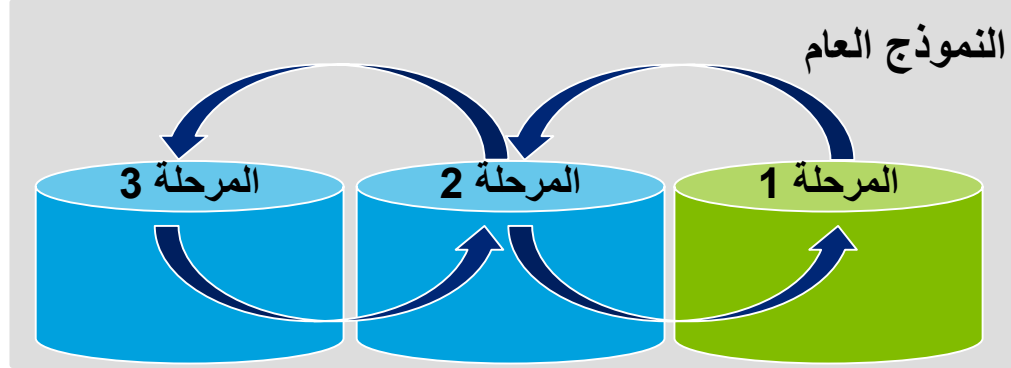
المطلوب:

هل يجب على المنشأة (أ) أن تثبت المخصص في بياناتها المالية المستقلة؟ عندئذ، كيف يتوجب عليها احتساب مبلغ المخصص الذي يجب الاعتراف به؟

الإجابة:

نعم، يجب على المنشأة (أ) أن تتبع نموذج الهبوط للخسائر الائتمانية المتوقعة لتقدير المخصص، ويكون احتساب مبلغ الخسارة المتوقعة على مدى العمر كالتالي: $(1 \text{ مليون ريال} \times 70\%) \times 10\% = 70 \text{ ألف ريال}$.

نموذج الهبوط (تابع) النموذج المبسط



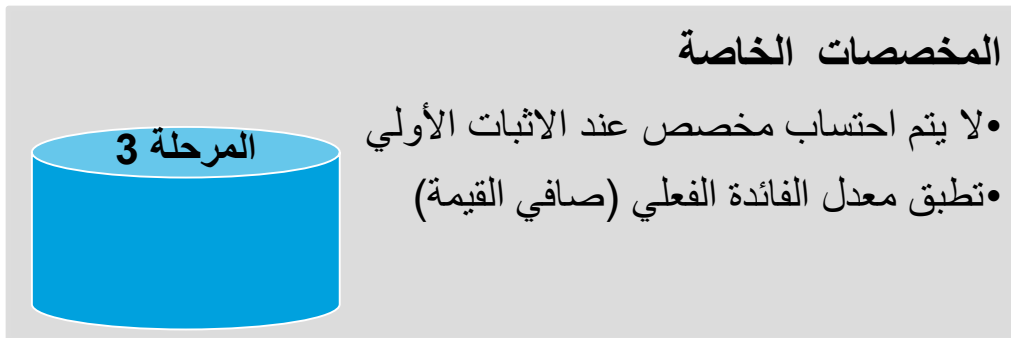
اختيار السياسة
المحاسبية على مدى العمر

- مستحقات الايجار ضمن المعيار 16
- أصول العقود ضمن المعيار 15 متضمنة **مكون تمويل مهم**
- المدينون التجاريون التي تتضمن **مكون تمويل مهم** وفقاً للمعيار 15



على مدى العمر

- أصول العقود ضمن المعيار 15 **غير متضمنة مكون تمويل مهم**
- المدينون التجاريون التي **لا تتضمن مكون تمويل مهم** وفقاً للمعيار 15



- الأصول المالية ذو مستوى ائتماني **هابط** (مشتراه او نشأت)

مثال : مصفوفة المخصص للمدينون التجاريون (اعمار الديون)

يتم اثبات خسائر الائتمان المتوقعة دائماً على مدى العمر (الخبرة التاريخية والمجموعات بخصائص متشابهة)

العمر	نسبة التعثر	القمة الدفترية	المخصص
	A	B	A x B
Current	0.3%	CU15,000,000	CU45,000
1-30 days PD	1.6%	CU7,500,000	CU120,000
31-60 days PD	3.6%	CU4,000,000	CU144,000
61-90 days PD	6.6%	CU2,500,000	CU165,000
>90 days PD	10.6%	CU1,000,000	CU106,000
		CU30,000,000	CU580,000

متطلبات التحول
والتطبيق
المبدئي

متطلبات التحول والتطبيق المبدئي رجعي أم لاحق

- ✓ يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي لمتطلبات التصنيف والهبوط
- ✓ يتم تطبيق المعيار بأثر لاحق لمتطلبات محاسبة التحوط
- ✓ نظرًا لمستوى الافتراض أو الاجتهاد في تطبيق نموذج التصنيف والهبوط، تنطبق بعض الاستثناءات على متطلبات التطبيق بأثر رجعي ، مثل استخدام الإدراك المتأخر أو عندما تكون التكلفة أو الجهد المبذول لا مبرر لهما
- تعديل ارقام المقارنة يكون اختياري ، إذا و فقط إذا كان ذلك ممكن بدون استخدام "الإدراك المتأخر" بدون استعراض لاحداث ماضية

➤ يتوجب على المنشأة ان تعرض قائمة ثالثة للمركز المالي كما في بداية الفترة السابقة كما في:

- نهاية الفترة الحالية
- نهاية الفترة السابقة
- بداية الفترة السابقة

➤ لا يلزمها أن تعرض الإيضاحات المتعلقة بقائمة المركز المالي الافتتاحية كما في بداية الفترة السابقة

متطلبات التحول والتطبيق المبدئي (تابع) يتبع - رجعي أم لاحق

بدون تعديل للفترات السابقة:

➤ يجب على المنشأة أن تثبت أي فرق بين المبلغ الدفترى السابق والمبلغ الدفترى في بداية فترة التقرير السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة أو ضمن مكون آخر لحقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب

✓ في سنة التحول من المعيار رقم 39 الى المعيار رقم 9 ، قد يكون هناك تطبيق مختلط بين المعيار السابق 39 والحالي رقم 9 في السنة الحالية ، خصوصاً الأدوات التي تم إلغاء اثباتها في تاريخ التطبيق الأولي

✓ علاقات التحوط يحق للمنشأة اختيار مواصلة تطبيق المعيار رقم 39 ، ويتم تطبيق متطلبات الإفصاح كما في IFRS7

✓ اذا كان غير عملي تطبيق طريقة الفائدة الفعلية بأثر رجعي فيتم التعامل مع القيمة العادلة على انها اجمالي القيمة الدفترية الجديدة او التكلفة المستنفذة الجديدة كما في تاريخ الاثبات الاولي

اختر العبارات الصحيحة:

1. إذا قامت المنشأة بتطبيق معيار التقرير المالي (9) مبدئياً في السنة التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2018، فيكون تاريخ التطبيق المبدئي هو تاريخ بداية فترة المقارنة – 1 يناير 2017.
2. في سنة التطبيق المبدئي لمعيار التقرير المالي (9)، لا يحق للمنشأة -مطلقاً- تعديل أو إعادة عرض ارقام المقارنة في بياناتها/قوائمها المالية.
3. في سنة التطبيق المبدئي لمعيار التقرير المالي (9)، يحق للمنشأة الإختيار بين أن تقوم بإعادة عرض ارقام المقارنة في بياناتها المالية، طالما كان ذلك ممكن وبدون استخدام الإدراك المتأخر.
4. عند قيام منشأة بتقييم نموذج أعمالها ، لأغراض التصنيف والقياس لأصولها والتزاماتها المالية عند التبني الأولي للمعيار رقم (9)، يجب أن يستند التقييم على الحقائق والظروف المحيطة في تاريخ التطبيق المبدئي.

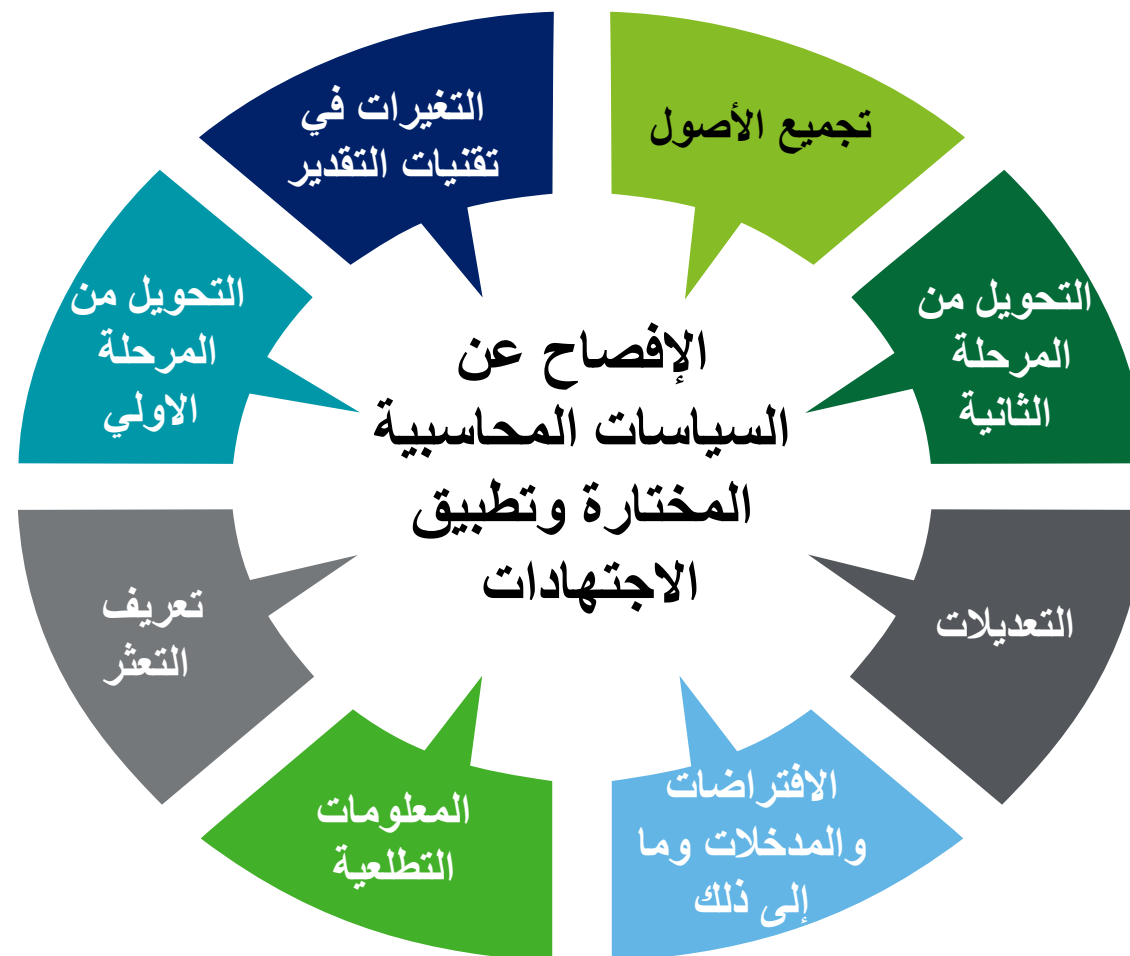
متطلبات الإفصاح

- ✓ المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي بما في ذلك السياسات
- ✓ اجمالي القيم العادلة لجميع الفئات كل على حدى
- ✓ تفاصيل إعادة التصنيف ، والظروف التي أدت الى تغيير التصنيف ومبلغ أي أصول أو التزامات مالية كانت تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تعد كذلك
- ✓ معلومات المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية لتمكين المستخدم من تقييم الأثر
- ✓ المبلغ الدفترى للأصول المالية التي قامت برهنها كضمان رهنى لالتزامات والشروط والأحكام المتعلقة برهنها
- ✓ عندما تحتفظ المنشأة بضمان رهنى ويحق لها بيعه فيجب الإفصاح عن قيمته العادلة والشروط والأحكام المرتبطة به
- ✓ صافي المكاسب والخسائر من جميع الفئات كل على حدى
- ✓ إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من خلال الدخل الشامل الآخر
- ✓ دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها
- ✓ تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة من إلغاء إثبات أصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفدة

يجب ان يتيح الإفصاح لمستخدمي البيانات المالية فهم اثر المخاطر الائتمانية علي مقدار وتوقيت ومدى عدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية

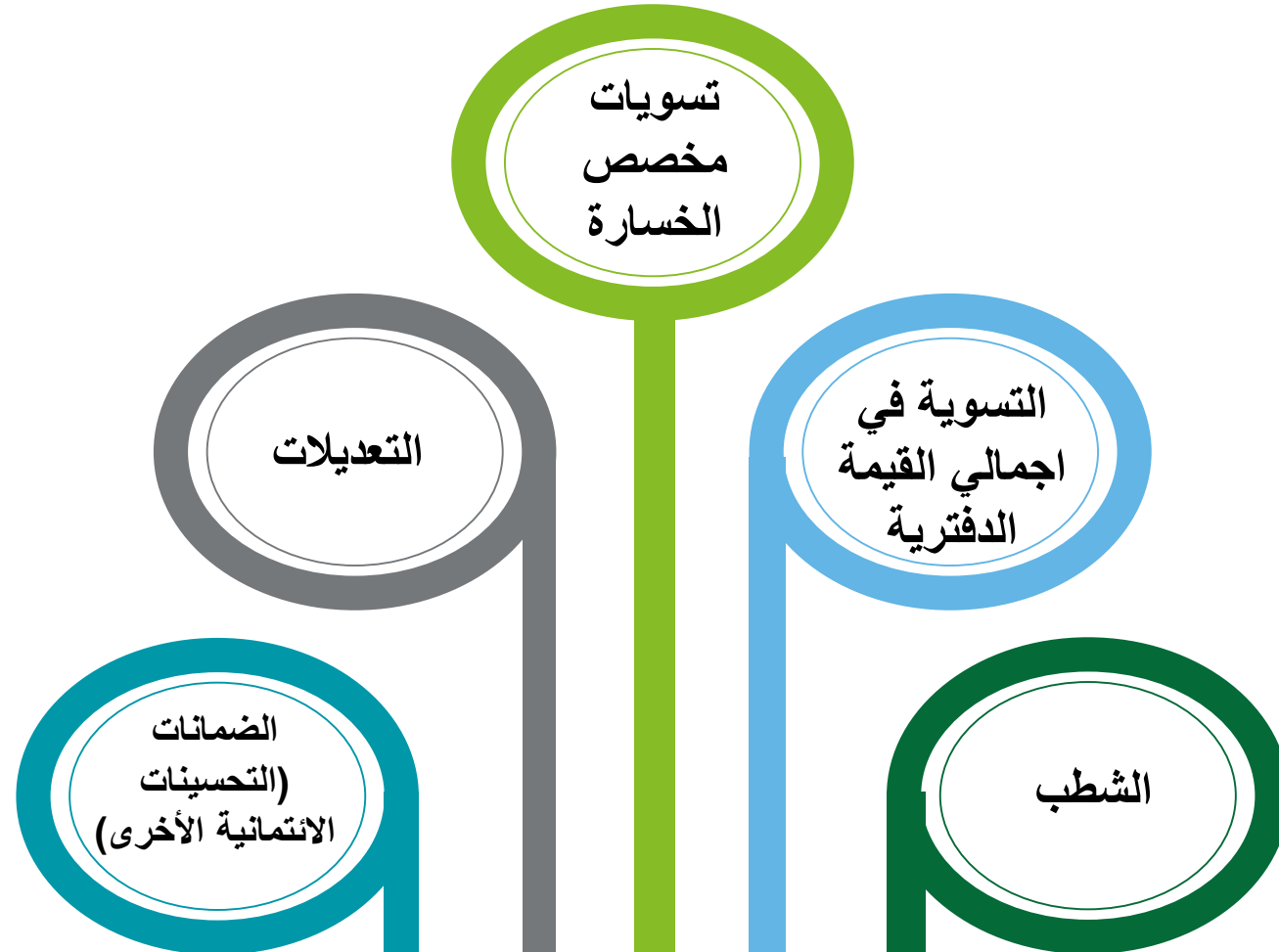


ممارسات إدارة مخاطر الائتمان وعلاقتها بالاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة



تقييم المبالغ المدرجة في البيانات المالية الناتجة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

2



مثال توضيحي لتطبيق تسوية مخصص الخسارة



Mortgage loans - loss allowance	Stage 1 12-month EL	Stage 2 (collectively assessed)	Stage 2 (individually assessed)	Stage 3
Loss allowance as at 01. January	X	X	X	X
Changes due to financial instruments recognised as at 01. January:				
- Transfer to stage 1	X	(X)	(X)	--
- Transfer to stage 2	(X)	X	X	--
- Transfer to stage 3	(X)	--	(X)	X
- Financial assets that have been derecognised during the period	(X)	(X)	(X)	(X)
New financial assets originated or purchased	X	--	--	--
Write-off	--	--	(X)	(X)
Changes in models/risk parameters	X	X	X	X
Foreign exchange and other movements	X	X	X	X
Loss allowance as at 31. December	X	X	X	X

بيان مخاطر الائتمان للمنشأة بما في ذلك تركيزات المخاطر الائتمانية الكبيرة



الإفصاح عن درجة تصنيف مخاطر الائتمان

- اجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية
- التعرض لمخاطر الائتمان على التزامات القروض وعقود الضمان المالي

التعرض لمخاطر الائتمان

تركيزات كبيرة لمخاطر الائتمان، منها:

- مجموعات القروض إلى القيمة
- التركيزات الجغرافية
- تركيزات الصناعة او القطاع الخ ...



التحديات
للمنشآت
والمحاسب
القانوني

التحديات للمنشآت والمحاسب القانوني أهم التحديات التي تواجه المنشآت

- ✓ تفاعل الإدارة العليا مع متطلبات المعيار
- ✓ تحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق المعيار
- ✓ تدريب الموظفين المختصين
- ✓ تحديث الأنظمة الحالية و وسائل الرقابة او تطبيق أنظمة جديدة والرقابة (مخاطر الإئتمان عند الاعتراف المبدئي)
- ✓ توافر المعلومات وتكلفتها ومتي تكون "التكلفة أو جهد لا مبرر لهما" (معلومات تقييم المخاطر والافصاح والعرض)
- ✓ تعريف التعثر بموجب المتطلبات التنظيمية او متطلبات الإدارة الداخلية للمخاطر الائتمانية
- ✓ تأثير النتائج على النسب المهمة للمنشأة (كفاية رأس المال)
- ✓ تحديد الافتراضات والتقديرات المحاسبية المتبعة
- ✓ مدى التوافق بين المتطلبات التنظيمية والمعيار
- ✓ إيجاد آلية فعالة لرفع التقارير وتحليلها بشكل دوري
- ✓ تحديد الخيارات المتاحة في المعيار والتي سيتم تطبيقها مع تحديد الآثار المترتبة

التحديات للمنشآت والمحاسب القانوني أهم التحديات التي تواجه المحاسب القانوني للمنشأة

- ✓ النقاشات المبكرة مع العملاء
- ✓ الفهم المفصل لمتطلبات المعيار وخاصة نموذج الهبوط أو الانخفاض في القيمة
- ✓ تدريب أعضاء فريق التدقيق بما في ذلك أعضاء فريق التدقيق الالكتروني أو نظم المعلومات
- ✓ تحديد ضرورة إشراك مختصين في تحديد القيمة العادلة ومعدلات الهبوط (معدل مخاطر الهبوط)
- ✓ التخطيط المبكر لعملية التدقيق
- ✓ تحديد المخاطر المحتملة والمرتبطة بتطبيق المعيار والحسابات المتأثرة
- ✓ تحديد اثر التغير في أنظمة الرقابة الداخلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها لتقليص جهد التدقيق (حجم العينات)
- ✓ فهم متطلبات الإفصاح والعرض وتقييمها
- ✓ إجراءات التدقيق حول الافتراضات والتقديرات المحاسبية المتبعة
- ✓ تقييم إمكانية الحصول على أدلة تدقيق ثبوتية كافية وملائمة ، وماهي!
- ✓ المقارنة بين المتطلبات النظامية ومتطلبات المعيار ونتائجها

- زكي الخطري
- مدير تدقيق رئيسي
- البريد الإلكتروني zalkhatary@deloitte.com
- هاتف : 448374



- أمين حجر
- شريك
- البريد الإلكتروني amhajar@deloitte.com
- هاتف : 448374



- محمد النبھاني
- مدير تدقيق
- البريد الإلكتروني malnabhani@deloitte.com
- هاتف : 448374



- محمد جياش
- مدير تدقيق واستشارات ضريبية
- البريد الإلكتروني mgyash@deloitte.com
- هاتف : 448374



يُستخدَم إسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة وتتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. إن شركة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة (المشار إليها أيضاً بـ"ديلويت العالمية") لا تقدم أية خدمات للعملاء. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت خدمات تدقيق الحسابات والضرائب والإستشارات الإدارية والمشورة المالية وخدمات المخاطر إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة بف ضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من ١٥٠ دولة، حيث تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ 280,000 وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي التالية: [Twitter](#)، [LinkedIn](#)، [Facebook](#)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي اول شركة خدمات مهنية تأسست في منطقة الشرق الأوسط منذ العام ١٩٢٦. إن تواجد شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) في منطقة الشرق الأوسط مكرس من خلال الشركات التابعة لها وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة والمرخص لها للقيام بالخدمات وفق اللقوانين والمراسيم المرعية الاجراء في البلد التابعة له. ان الشركات التابعة والخاصة بشركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) لا تستطيع أن تلزم بعضها البعض وأو شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) كما أن كل شركة خاصة أو تابعة لشركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) تتعاقد مباشرة وبشكل مستقل مع العملاء الخاصين بها والتي تكون مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها ، وليس عن أفعال أو تقصير الشركات الأخرى التابعة والخاصة بشركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط).